

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

باسم حركة بلدان عدم الانحياز، أتشرف بأن أحيل إليكم، بوصفكم رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، موقف الحركة القائم على المبدأ بشأن العلاقة بين مجلس الأمن وسائر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز الرئيسي للمداورات وصنع السياسات في الأمم المتحدة، حسب ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي توضح هذه العلاقة. وفي هذا الصدد، تعرب الحركة مجددا عن قلقها إزاء استمرار تعدي مجلس الأمن على مهام وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تناوله لبعض القضايا التي تندرج تقليديا في نطاق اختصاص الجهازين المذكورين، ومحاولاته اقتحام مجالي سنّ القواعد ووضع التعاريف اللذين يقعان في نطاق عمل الجمعية العامة. وتؤكد الحركة من جديد على ضرورة وقف هذه التوجهات والرجوع عنها.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أناطت بمجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين عملا بالمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وأن المجلس، إذ يضطلع بواجباته التي تملها عليه هذه المسؤولية، إنما يتصرف باسمها. وفي هذا الصدد، تشدد الحركة على مسؤولية مجلس الأمن أمام الجمعية العامة تمثيا مع تلك المادة من الميثاق.

ونظرا للاعتبارات الواردة أعلاه، تعتبر حركة عدم الانحياز أن قرار مجلس الأمن بدء مناقشات رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة في أي دولة عضو في المنظمة، أو أي مسألة لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، أمر يتعارض مع المادة ٢٤ من الميثاق. وفي هذا الصدد، تحث الحركة مجلس الأمن على دعم أولوية الميثاق والتفكير به فيما يتعلق بمهام المجلس وسلطاته.



وسأحيل هذه الرسالة إلى كل من رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع والعلم، في ضوء المشاورات الجارية بشأن إعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علي حميدون

الممثل الدائم لماليزيا ورئيس

مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز